ليبيا: رئيس حكومة الوحدة الوطنية يعترف بظروف الاحتجاز اللاإنسانية للمهاجرين

تونس، 18 ديسمبر 2022
بمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين

قدمت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) والشبكة الليبية لمكافحة التعذيب (LAN) عددًا من التوصيات بعد التصريحات الأخيرة التي أدلى بها رئيس الحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس السيد عبد الحميد الدبيبة. خلال خطاب ألقاه في اجتماعه مع المسؤولين الليبيين، أعترف السيد الدبيبة بخطورة الوضع في مراكز احتجاز المهاجرين في ليبيا، حيث صفها بـ "الهناغر" ووصف الظروف المعيشية بأنها "مزرية". كما شدد السيد الدبيبة على أهمية "العمل الإنساني الحقيقي، بالنظر إلى الالتزام الديني باحترام مبادئ الإسلام".

هذا التصريحات هي اعتراف صريح بالظروف المروعة التي يعانيها المهاجرون في ليبيا والبيئة اللاإنسانية التي يجبرون على العيش فيها. ويمكن أن يكون منطلق رؤية لإمكانية تحسين الظروف المعيشية وتهيئة بيئة أفضل لأوضاع المهاجرين في المراكز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وخلق بيئة أفضل للمهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا. لذلك من الضروري المتابعة بإجراءات وقرارات ملموسة.

عليه تقدم المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب عددا من التوصيات والتي يُأمل أن تُؤخذ بعين الاعتبار من قبل الحكومة والمسؤولين في ليبيا:

1. لا يمكن أن يتم احتجاز المهاجرين في مثل هذه المراكز، حيث ينبغي معاملتهم معاملة إنسانية مع احترام كامل لكرامتهم وآدميتهم، مع مراعاة خصوصيات كل حالة. يجب على الحكومة الليبية وإدارة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية الانتباه إلى حماية الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى، وتوجيه انتباههم بشكل خاص إلى ضحايا الصدمات النفسية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الفصل الفعال بين النساء والرجال في المراكز وتوفير وسائل إعادة التأهيل اللازمة بالإضافة إلى ظروف معيشية مقبولة وفقًا للمعايير الدولية الموصي بها.
أكد السيد رئيس الحكومة في كلمته "نحن دورنا نطعمهم ونسقيهم ونحميهم ونحترمهم ولو رجع المهاجر إلى بلده هذا جيد ولو هاجر من ليبيا لمكان ثاني هو وظروفه، لكن بما انه تحت أيدينا يجب أن نخاف الله فيه". نؤكد أن ما صدر عن رئيس الحكومة بقوله أيضا أن "المهاجر يجب أن يحترم فهو بشر ويجب أن نمنعه من الموت في عمق البحر، يجب أن يأكل بشكل جيد وأن يتحصل على خدمات ودورات مياه مناسبة".
2. يجب تعديل التشريعات الوطنية الحالية المتعلقة بتجريم الهجرة غير النظامية، والتي لا تزال سارية المفعول حتى يومنا هذا. تسمح هذه القوانين بالتعامل مع المهاجرين باعتبارهم مجرمين، وتزيد من إمكانية اعتقالهم، وتساهم في انتشار العنصرية والتمييز. ينبغي على الحكومة أن تسعى لإدراج أحكام واضحة حول الإعفاءات والاستثناءات الإنسانية للمهاجرين الفارين من الاضطهاد السياسي والترهيب في بلدانهم الأصلية، وكذلك الفارين من الحروب أو غيرها من الظروف الاقتصادية والإنسانية في أوطانهم.
3. يجب أن تدرك السلطات الليبية أن وضع طالبي اللجوء يختلف من الناحية القانونية عن وضع المهاجرين غير الشرعيين وغيرهم من السكان. بينما تنطبق الحماية على كلا الفئتين، لا يجوز القبض على طالبي اللجوء ومحاكمتهم وإنفاذ اللوائح لتقييد حريتهم في التنقل داخل البلاد. يتم منح حاملي البطاقات المسجلين في طلبات اللجوء مبدأ الحماية هذا أيضًا، نظرًا لعدم قدرتهم على العودة إلى مواطنهم. وبالتالي، يحق لهم التمتع بالخدمات العامة والحق في العمل، ليمكنهم ذلك من توفير أساسيات الحياة لأنفسهم وأسرهم حتى يحصلوا على اللجوء في دولة آمنة.

4. ينبغي بذل مزيد من الجهود لتسهيل التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى تتمكن من فحص وتقييم طلبات اللجوء. كما ينبغي للحكومة أن تضمن سرية المعلومات التي تجمعها المفوضية.
5. يجب على الحكومة تمكين المهاجرين وطالبي اللجوء في مراكز الاحتجاز من الطعن في قانونية احتجازهم أمام القضاء بشفافية وحيادية على النحو المشار إليه في الإعلان الدستوري الليبي، والذي ينص في المادة 7 على أن "تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتسعى إلى الانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحمي هذه الحقوق والحريات، وتعمل على إصدار مواثيق جديدة تكرم الإنسان كخليفة الله في الأرض." ونص المادة 10 على أن "الدولة تكفل حق اللجوء بمقتضى القانون. ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين ". لذلك، يجب أن يكون اللجوء إلى القضاء الليبي متاحًا في أي وقت للضحايا، شخصيًا أو من خلال ممثليهم.
6. يجب وضع سياسات رقابية فعالة على الفور في جميع مراكز احتجاز المهاجرين. ولن يسمح ذلك بتوثيق الثغرات والاحتياجات وربما الانتهاكات فحسب، بل سيعزز أيضا الشفافية والحوكمة في إدارة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ووزارة الداخلية الليبية .
7. يجب رصد نفقات جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وتقييمها بشفافية، سواء يتم تخصيصها من قبل الحكومة أو التي تقوم بمنحها بعض الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي لغرض التحسين الفعلي للخدمات داخل مراكز الاحتجاز. وقد سلط ديوان المحاسبة الليبي الضوء على ذلك، حيث قام بمراجعة نفقات جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وينص تقرير ديوان المحاسبة على ما يلي: "عدم التزام جهاز الهجرة بنص المادة 10 من القرار رقم 1949 الصادر في عام 2019 بشأن الهيكل التنظيمي للجهاز من حيث اختصاصات إدارة العمليات والسيطرة والمتمثلة في تلقي ومتابعة التمام اليومي للمهاجرين غير الشرعيين من مراكز الإيواء وجمع المعلومات والتحري عن قضايا الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة وإعداد قاعدة بيانات بذلك ... وإعداد تقارير دورية عن عمل الإدارة ."
8. إن فتح تحقيقات في الانتهاكات الجسيمة التي تمارس ضد المهاجرين مسألة ملحة. وأكثر الانتهاكات خطورة وانتشارا هي مزاعم مفادها أن الحراس والعاملين بمراكز الهجرة الحكومية متورطون في شبكات الاتجار بالبشر وتهريبهم واسترقاقهم والعمل القسري داخل مراكز الاحتجاز وخارجها. وينبغي أن يتم ذلك إلى جانب فتح تحقيقات عاجلة في الادعاءات التي تفيد بحدوث جرائم تعذيب وعمليات قتل غير قانونية وقتل خارج نطاق القضاء داخل مراكز الاحتجاز وخارجها .
9. ينبغي على السلطات الليبية أن تدعم وتسهل وصول المنظمات المحلية والدولية المعنية بالهجرة إلى ليبيا عامة ولمراكز الاحتجاز على وجه التحديد، لتتمكن من تأدية دورها ومتابعة الخدمات الإنسانية والطبية لتخفيف معاناة هذه الفئات الهشة.